

العقيدة الطحاوية

للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي

المتوفى سنة ٣٢١ هجرية



أحمد بن سعيد شفاء الألهجري

العقيدة الطحاوية

للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي

المتوفى سنة ٣٢١ هجرية



اسم الكتاب: العقيدة الطحاوية

اعتنى بإخراجها وتصحيحها: أحمد بن سعيد بن ناصر شفان

الأهجري

مقاس الصفحة: ٢٤×١٧ سم.

عدد الصفحات: (٥٠).

حُقُوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ

يمكنكم طلب الكتب

عبر



الطبعة الأولى

٢٠٢٣ م / ١٤٤٥ هـ



العقيدة الطحاوية

للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي

المتوفى سنة ٣٢١ هجرية

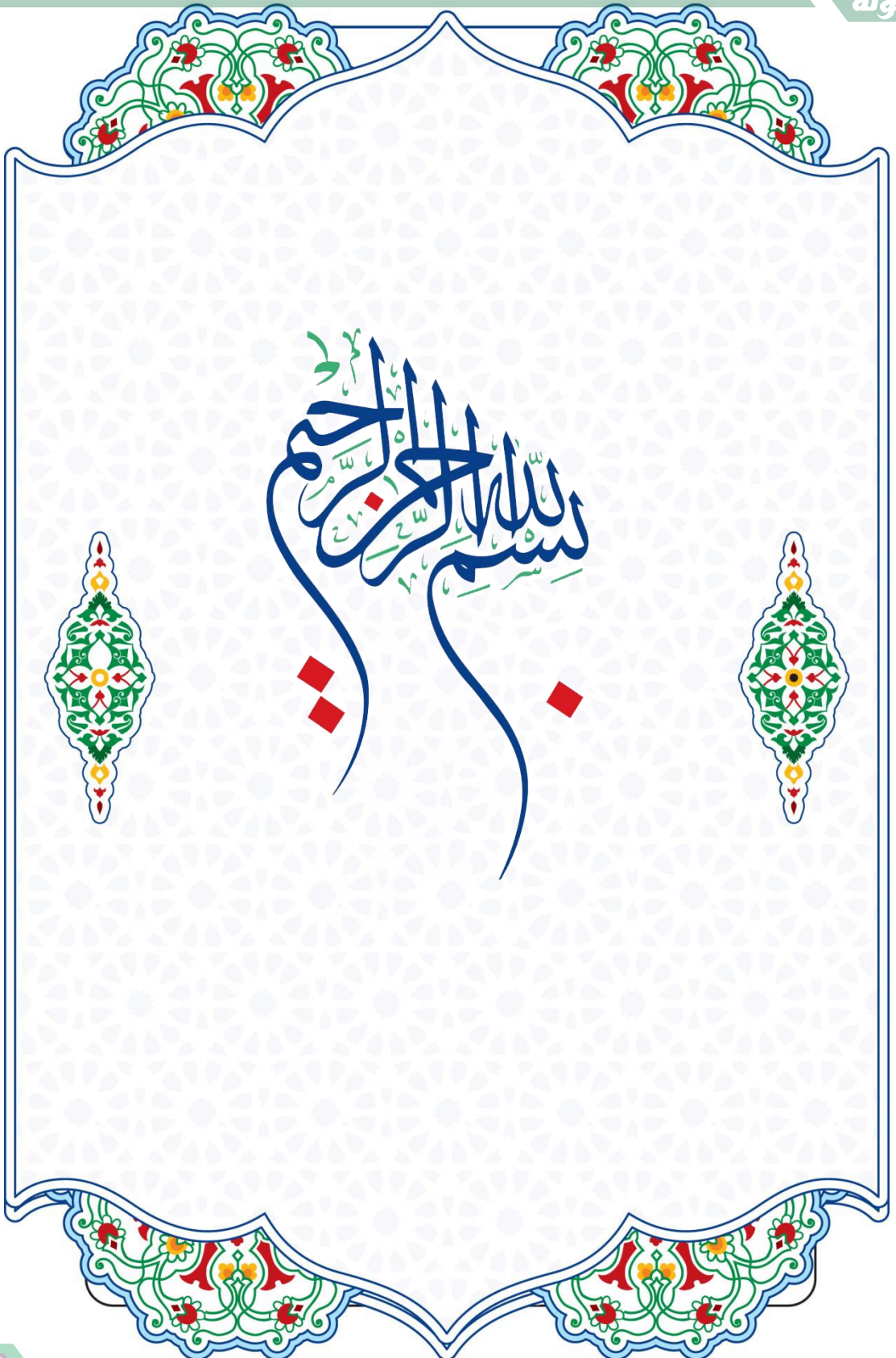


إعتنى بإخراجها وتصحيحها

للمحدثين كعبد بن ناصير شفاء الله هجري

غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين





للإمام أبي جعفر الطحاوي

العقيدة الطحاوية

٥

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الهادي إلى سبيل الرشاد، والصلاة والسلام
على خير العباد، و على آله وأصحابه الماضين على
أحسن طريق وأجمل اعتقاد، **أما بعد:**

فهذا متن العقيدة الطحاوية، للإمام أبي جعفر
الطحاوي **رحمته الله** قمت بإخراجه وتصحيحه والعناية به، وقد
اعتمدت في ذلك على عدة نسخ مطبوعة، أشهرها أربع
نسخ، وهي جيدة الضبط والتصحيح، وهي كالتالي:

الأولى: الطبعة التي علق عليها العلامة ابن باز **رحمته الله**.

والثانية: الطبعة التي علق عليها واعتنى بها العلامة

الألباني **رحمته الله**.

والثالثة: بعناية وضبط الشيخ عبد المحسن القاسم.



للإمام أبي جعفر الطحاوي

العقيدة الطحاوية

٦

والرابعة: بعناية وضبط الشيخ أبي عبد الأعلى المصري.
فهذه النسخ الأربع المطبوعة هي أحسن ما وقفت عليه
من المطبوعات لهذه العقيدة المباركة، من حيث التصحيح
والضبط وتحقيق النص، فلذلك اعتمدت عليها. وهي في
الجملة متوافقة في أكثر محتوى هذه الرسالة وفقراتها،
والخلاف فيها يسير جداً، وقد نبهت على الفروق المهمة بينها.
وضمنتها بعض التعليقات والتنبيهات المهمة للإمامين
العلّامتين ابن باز والألباني رحمة الله تعالى عليهما.
فالله أسأل حسنَ القصد، وسلامة الغرض، والنفع بها في
الدارين إنه قريب مجيب، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

كتبه / العبد الفقير إلى مولاه
أحمد بن سعيد شافئ الأهدري
الجمعة ٢١ محرم ١٤٤١ هـ



للإمام أبي جعفر الطحاوي

العقيدة الطحاوية

٧

ترجمة مختصرة للمصنف رَحِمَهُ اللهُ

♦ اسمه ونسبه.

هو الإمام الحافظ الفقيه المحدث أبو جعفر أحمد
بن محمد بن سلامة بن سلمة الأزدي الحَجْرِي
الطحاوي المصري الحنفي.

والطحاوي: نسبة إلى قرية في صعيد مصر اسمها
«طَحَا».

والأزدي: نسبة إلى الأزد قبيلة مشهورة من قبائل
اليمن، وهم بطن من كهلان بن سبأ.
والحجري: نسبة إلى حجر الأزد، وهم بطن منهم.



❖ مولده.

ولد الإمام الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ في قرية «طحا» في صعيد مصر سنة (٢٣٩) هـ.

❖ نشأته العلمية.

نشأ الإمام الطحاوي في بيت علم وفضل، فأبوه كان عالماً، وأمه كانت فقيهة في المذهب الشافعي، وخاله هو المزني تلميذ الشافعي وصاحب مذهبه، وقد تفقه على أيديهم، وأخذ عنهم جملة من العلوم، وكذا تفقه على يد القاضي أحمد بن أبي عمران الحنفي، وأخذ عنه المذهب الحنفي.



❖ مذهبه وعقيدته.

أما مذهبه: فقد كان على المذهب الشافعي برهة من الزمن، ثم انتقل بعد ذلك إلى المذهب الحنفي وتفقه فيه، حتى صار عَلمًا يرجع إليه فيه، وعمدةً عند أصحابه، وقد ذكر مترجموه عدة أسباب لانتقاله من المذهب الشافعي إلى المذهب الحنفي، فيرجع في ذلك إلى المطولات.

وأما عقيدته: فهو على عقيدة أهل السنة والجماعة ومنهجهم، إلا في مسألة الإيمان؛ فإنه قرر فيها عقيدة مرجئة الفقهاء، حيث أخرجوا العمل عن مسمى الإيمان.



للإمام أبي جعفر الطحاوي

العقيدة الطحاوية

١٠

♦ مكانته ومنزلته عند العلماء.

أجمع العلماء قاطبة على جلالة الإمام الطحاوي وإمامته وعلو منزلته ومكانته، ولا نزاع بينهم في ذلك.

قال الذهبي: الفقيه الحنفي، المحدث الحافظ، أحد الأعلام... وكان ثقة ثبتاً، فقيهاً عاقلاً، لم يخلف مثله. اهـ

وقال ابن كثير: هو أحد الثقات الأثبات، والحفاظ الجهابذة. اهـ

♦ مصنفاته وتوالياؤه.

للإمام الطحاوي مصنفات عديدة وتوالياؤه كثيرة، تدل على إمامته وتبحره في العلم وعلو كعبه



للإمام أبي جعفر الطحاوي

العقيدة الطحاوية

١١

فيه، ومصنفاته غزيرة الفائدة وعظيمة النفع، وقد شهد له بذلك جمع من العلماء والأئمة.

ومن أشهر تواليفه ومصنفاته: «شرح مشكل الآثار» و«شرح معاني الآثار» و«جزء في الاعتقاد» وهي هذه العقيدة المباركة، و«اختلاف العلماء» و«أحكام القرآن» وأكثر كتب هذا الإمام في عداد الكتب المفقودة، والله المستعان.

♦ وفاته.

توفي الإمام الطحاوي - بعد حياة حافلة بالعلم والعطاء - سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة للهجرة



للإمام أبي جعفر الطحاوي

العقيدة الطحاوية

١٢

وقد تجاوز الثمانين عاماً، فرحمه الله رحمة واسعة
وأسكنه أعالي جنته إنه سميع الدعاء^(١).

(١) **مصادر الترجمة:** «تاريخ ابن عساكر» (٣٦٨/٧)، «الأنساب
للسمعاني» (٢١٨/٨) و«فيات الأعيان» (٧١/١)، «سير أعلام
النبلاء» (٢٧/١٥-٣٣)، «تاريخ الإسلام» (٤٣٩/٧)، «البداية
والنهاية» (١٧٤/١٠)، «شذرات الذهب» (١٠٥/٤).



النص المحقق





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ الْفَقِيهُ الْعَلَّامَةُ أَبُو جَعْفَرٍ الْوَرَّاقُ
الطَّحَاوِيُّ بِمَضَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ:

هَذَا ذِكْرُ بَيَانِ اعْتِقَادِ^(١) أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ
عَلَى مَذْهَبِ فُقَهَاءِ الْمِلَّةِ: أَبِي حَنِيفَةَ النَّعْمَانِ بْنِ
ثَابِتٍ الْكُوفِيِّ، وَأَبِي يُوسُفَ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ
الْأَنْصَارِيِّ، وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ الْحَسَنِ
الشَّيْبَانِي رُضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، وَمَا يَعْتَقِدُونَ
مِنْ أَصُولِ الدِّينِ وَيَدِينُونَ بِهِ رَبِّ^(٢) الْعَالَمِينَ.

(١) في نسخة «بيان عقيدة».

(٢) في نسخة «لرب».



- ١- نَقُولُ فِي تَوْحِيدِ اللَّهِ تَعَالَى، مُعْتَقِدِينَ بِتَوْفِيقِ اللَّهِ تَعَالَى: إِنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ لَا شَرِيكَ لَهُ.
- ٢- وَلَا شَيْءٌ مِثْلُهُ.
- ٣- وَلَا شَيْءٌ يُعْجِزُهُ.
- ٤- وَلَا إِلَهَ غَيْرُهُ.
- ٥- قَدِيمٌ^(١) بِلَا ابْتِدَاءٍ، دَائِمٌ بِلَا انْتِهَاءٍ.
- ٦- لَا يَفْنَى وَلَا يَبِيدُ.

(١) قال العلامة ابن باز رحمته الله: هذا اللفظ لم يرد في أسماء الله الحسنى، كما نبه عليه الشارح رحمه الله وغيره، وإنما ذكره كثير من علماء الكلام، ليثبتوا به وجوده قبل كل شيء، وأسماء الله توقيفية لا يجوز إثبات شيء منها إلا بالنص من الكتاب العزيز أو السنة الصحيحة، ولا يجوز إثبات شيء منها بالرأي، كما نص على ذلك أئمة السلف الصالح... الخ



- ٧- وَلَا يَكُونُ إِلَّا مَا يُرِيدُ.
- ٨- لَا تَبْلُغُهُ الْأَوْهَامُ، وَلَا تُدْرِكُهُ الْأَفْهَامُ.
- ٩- وَلَا يُشَبِّهُهُ^(١) الْأَنَامُ.
- ١٠- حَيٌّ لَا يَمُوتُ، قَيُّومٌ لَا يَنَامُ.
- ١١- خَالِقٌ بِلَا حَاجَةٍ، رَازِقٌ بِلَا مُؤْنَةٍ.
- ١٢- مُمِيتٌ بِلَا مَخَافَةٍ، بَاعِثٌ بِلَا مَشَقَّةٍ.
- ١٣- مَا زَالَ بِصِفَاتِهِ قَدِيمًا قَبْلَ خَلْقِهِ، لَمْ يَزِدْ بِكَوْنِهِمْ شَيْئًا، لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُمْ مِنْ صِفَاتِهِ^(٢)، وَكَمَا كَانَ بِصِفَاتِهِ أَزَلِيًّا، كَذَلِكَ لَا يَزَالُ عَلَيْهَا أَبَدِيًّا.

(١) في نسخة «ولا يشبهه».

(٢) في نسخة «من صفته».



للإمام أبي جعفر الطحاوي

العقيدة الطحاوية

١٨

١٤- لَيْسَ مُنْذُ^(١) خَلَقَ الْخَلْقَ اسْتَفَادَ اسْمَ

الْخَالِقِ، وَلَا بِإِحْدَاثِهِ الْبَرِيَّةَ اسْتَفَادَ اسْمَ الْبَارِي.

١٥- لَهُ مَعْنَى الرُّبُوبِيَّةِ وَلَا مَرْبُوبَ، وَمَعْنَى

الْخَالِقِ وَلَا مَخْلُوقَ.

١٦- وَكَمَّا أَنَّهُ مُحْيِي الْمَوْتَى بَعْدَمَا أَحْيَا،

اسْتَحَقَّ هَذَا الْإِسْمَ قَبْلَ إِحْيَائِهِمْ، كَذَلِكَ اسْتَحَقَّ اسْمَ

الْخَالِقِ قَبْلَ إِنْشَائِهِمْ.

١٧- ذَلِكَ بِأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَكُلُّ شَيْءٍ إِلَيْهِ

فَقِيرٌ، وَكُلُّ أَمْرٍ عَلَيْهِ يَسِيرٌ، لَا يَحْتَاجُ إِلَى شَيْءٍ، ﴿لَيْسَ

كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١٧].

(١) في نسخة «ليس بعد».



١٨- خَلَقَ الْخَلْقَ بِعِلْمِهِ.

١٩- وَقَدَّرَ لَهُمْ أَقْدَارًا.

٢٠- وَضَرَبَ لَهُمْ آجَالًا.

٢١- لَمْ ^(١) يَخَفَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ أَفْعَالِهِمْ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ، وَعَلِمَ مَا هُمْ عَامِلُونَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ.

٢٢- وَأَمَرَهُمْ بِطَاعَتِهِ، وَنَهَاهُمْ عَنْ مَعْصِيَتِهِ.

٢٣- وَكُلُّ شَيْءٍ يَجْرِي بِتَقْدِيرِهِ ^(٢) وَمَشِيئَتِهِ،

وَمَشِيئَتُهُ تَنْفُذُ، لَا مَشِيئَةَ لِلْعِبَادِ إِلَّا مَا شَاءَ لَهُمْ، فَمَا شَاءَ لَهُمْ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ.

(١) في نسخة «ولم».

(٢) في نسخة «بقدرته».



٢٤- يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ، وَيَعْصِمُ وَيُعَافِي فَضْلاً،
وَيُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَخْذُلُ وَيَبْتْلِي عَذْلاً.

٢٥- وَكُلُّهُمْ يَتَقَلَّبُونَ فِي مَشِيئَتِهِ، بَيْنَ فَضْلِهِ وَعَذْلِهِ.

٢٦- وَهُوَ مُتَعَالٍ عَنِ الْأَضْدَادِ وَالْأَنْدَادِ.

٢٧- لَا رَادَّ لِقَضَائِهِ، وَلَا مُعَقَّبَ لِحُكْمِهِ، وَلَا
غَالِبَ لِأَمْرِهِ.

٢٨- آمَنَّا بِذَلِكَ كُلِّهِ، وَأَيَقَنَّا أَنَّ كُلًّا مِنْ عِنْدِهِ.

٢٩- وَإِنَّ مُحَمَّدًا ﷺ عَبْدُهُ الْمُصْطَفَى، وَنَبِيُّهُ
الْمُجْتَبَى، وَرَسُولُهُ الْمُرْتَضَى.

٣٠- وَإِنَّهُ خَاتَمُ الْأَنْبِيَاءِ، وَإِمَامُ الْأَتْقِيَاءِ، وَسَيِّدُ
الْمُرْسَلِينَ، وَحَبِيبُ رَبِّ الْعَالَمِينَ.



٣١- وَكُلُّ دَعْوَةٍ نُبُوَّةٍ بَعْدَهُ ^(١) فَغَيْيٌّ وَهَوَى.

٣٢- وَهُوَ الْمَبْعُوثُ إِلَى عَامَّةِ الْجِنِّ وَكَافَّةِ

الْوَرَى، بِالْحَقِّ وَالْهُدَى، وَبِالنُّورِ وَالضِّيَاءِ.

٣٣- وَإِنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى، مِنْهُ بَدَأَ بِلَا كَيْفِيَّةٍ

قَوْلًا، وَأَنْزَلَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَحِيًّا، وَصَدَّقَهُ الْمُؤْمِنُونَ عَلَى

ذَلِكَ حَقًّا، وَأَيَّقِنُوا أَنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى بِالْحَقِيقَةِ، لَيْسَ

بِمَخْلُوقٍ كَكَلَامِ الْبَرِيَّةِ، فَمَنْ سَمِعَهُ فَرَعَمَ أَنَّهُ كَلَامُ الْبَشَرِ،

فَقَدْ كَفَرَ، وَقَدْ ذَمَّهُ اللَّهُ تَعَالَى وَعَابَهُ وَأَوْعَدَهُ بِسَقَرٍ، حَيْثُ

قَالَ تَعَالَى: ﴿سَأَصْلِيهِ سَقَرًا﴾ [المدثر: ٢٦]. فَلَمَّا أَوْعَدَ اللَّهُ

تَعَالَى بِسَقَرٍ لِمَنْ قَالَ: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٥-٢٦].

عَلِمْنَا وَأَيَّقِنَا أَنَّهُ قَوْلُ خَالِقِ الْبَشَرِ، وَلَا يُشَبَّهُ قَوْلَ الْبَشَرِ.

(١) في نسخة «وكل دعوة نبوة بعد نبوته»، وفي أخرى «وكل دعوى النبوة».



٣٤- وَمَنْ وَصَفَ اللَّهُ بِمَعْنَى مَنْ مَعَانِي الْبَشَرِ،
فَقَدْ كَفَرَ، فَمَنْ أَبْصَرَ هَذَا اعْتَبَرَ، وَعَنْ مِثْلِ قَوْلِ
الْكُفَّارِ انْزَجَرَ، وَعَلِمَ أَنَّ اللَّهَ بِصِفَاتِهِ لَيْسَ كَالْبَشَرِ.

٣٥- وَالرُّؤْيَةُ حَقٌّ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ، بِغَيْرِ إِحَاطَةٍ وَلَا

كَيْفِيَّةٍ، كَمَا نَطَقَ بِهِ كِتَابُ رَبَّنَا ﴿وَجُوهٌ يُؤْمَرُ بِهَا مُنَادٍ﴾ (٢٢) إِلَى رَبِّهَا
نَاطِرَةٌ ﴿٢٣﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣]. وَتَفْسِيرُهُ عَلَى مَا أَرَادَهُ اللَّهُ تَعَالَى
وَعَلِمَهُ. وَكُلُّ مَا جَاءَ فِي ذَلِكَ مِنَ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ
عَنْ رَسُولِ ﷺ فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَمَعْنَاهُ عَلَى مَا أَرَادَ، لَا
نَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مُتَأَوِّلِينَ بِأَرَائِنَا، وَلَا مُتَوَهِّمِينَ
بِأَهْوَائِنَا، فَإِنَّهُ مَا سَلِمَ فِي دِينِهِ إِلَّا مَنْ سَلَّمَ لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ
وَلِرَسُولِهِ ﷺ، وَرَدَّ عِلْمَ مَا اشْتَبَهَ عَلَيْهِ إِلَى عَالِمِهِ.



٣٦- وَلَا تَبُتْ قَدَمُ الْإِسْلَامِ إِلَّا عَلَى ظَهْرِ التَّسْلِيمِ
وَالِاسْتِسْلَامِ. فَمَنْ رَامَ عِلْمَ مَا حُظِرَ عَنْهُ عِلْمُهُ، وَلَمْ يَقْنَعْ
بِالتَّسْلِيمِ فَهَمُّهُ، حَجَبَهُ مَرَامُهُ عَنْ خَالِصِ التَّوْحِيدِ، وَصَافِي
الْمَعْرِفَةِ، وَصَحِيحِ الْإِيمَانِ؛ فَيَتَذَنَّبُ بَيْنَ الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ،
وَالْتَّصَدِيقِ وَالتَّكْذِيبِ، وَالْإِقْرَارِ وَالْإِنْكَارِ، مُوسِسًا، تَائِهًا،
شَاكًا، زَائِعًا، لَا مُؤْمِنًا مُصَدِّقًا، وَلَا جَا حِدًا مُكْذِبًا.

٣٧- وَلَا يَصِحُّ الْإِيمَانُ بِالرُّؤْيَةِ لِأَهْلِ دَارِ السَّلَامِ
لِمَنْ اعْتَبَرَهَا مِنْهُمْ بِوَهْمٍ أَوْ تَأَوَّلَهَا بِفَهْمٍ؛ إِذْ كَانَ تَأْوِيلُ
الرُّؤْيَةِ وَتَأْوِيلُ كُلِّ مَعْنَى يُضَافُ إِلَى الرُّبُوبِيَّةِ ^(١) بَتَرِكِ التَّأْوِيلِ
وَلَزُومِ التَّسْلِيمِ، وَعَلَيْهِ دِينُ الْمُسْلِمِينَ ^(٢).

(١) في نسخة «إلى الرؤية».

(٢) في نسخة «المرسلين».



٣٨- وَمَنْ لَمْ يَتَوَقَّ النَّفْيَ وَالتَّشْبِيهَ، زَلَّ وَلَمْ يُصِبِ التَّنْزِيهَ. فَإِنَّ رَبَّنَا جَلَّ وَعَلَا مَوْصُوفٌ بِصِفَاتِ الْوَحْدَانِيَّةِ، مَنْعُوتٌ بِنُعُوتِ الْفَرْدَانِيَّةِ، لَيْسَ فِي مَعْنَاهُ أَحَدٌ مِنَ الْبَرِيَّةِ.

٣٩- وَتَعَالَى عَنِ الْحُدُودِ وَالْغَايَاتِ، وَالْأَرْكَانِ وَالْأَعْضَاءِ وَالْأَدَوَاتِ، لَا تَحْوِيهِ الْجِهَاتُ السَّتُّ كَسَائِرِ الْمُبْتَدَعَاتِ^(١).

(١) قال العلامة ابن باز رحمته الله: قوله: «وَتَعَالَى عَنِ الْحُدُودِ وَالْغَايَاتِ، وَالْأَرْكَانِ وَالْأَعْضَاءِ وَالْأَدَوَاتِ، لَا تَحْوِيهِ الْجِهَاتُ السَّتُّ كَسَائِرِ الْمُبْتَدَعَاتِ» هذا الكلام فيه إجمال قد يستغله أهل التأويل والإلحاد في أسماء الله وصفاته، وليس لهم بذلك حجة؛ لأن مراده رحمته الله تنزيه الباري سبحانه عن مشابهة المخلوقات؛ لكنه أتى بعبارة مجملة تحتاج إلى تفصيل، حتى يزول الاشتباه:



٤٠- وَالْمِعْرَاجُ حَقٌّ، وَقَدْ أُسْرِيَ بِالنَّبِيِّ ﷺ،
وَعُرِجَ بِشَخْصِهِ فِي الْيَقْظَةِ إِلَى السَّمَاءِ، ثُمَّ إِلَى حَيْثُ
شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْعُلَا، وَأَكْرَمَهُ اللَّهُ بِمَا شَاءَ،

فمراده بالحدود: يعني التي يعلمها البشر، فهو سبحانه لا يعلم
حدوده إلا هو سبحانه؛ لأن الخلق لا يحيطون به علماً...

وأما «الغَايَاتِ، والأَرْكَانِ والأَعْضَاءِ»: فمراده ﷻ تنزيهه عن مشابهة
المخلوقات في حكمته وصفاته الذاتية من الوجه واليد والقدم ونحو
ذلك، فهو سبحانه موصوف بذلك؛ لكن ذلك ليست صفاته مثل
صفات الخلق، ولا يعلم كيفيتها إلا هو سبحانه، وأهل البدع يطبقون
مثل هذه الألفاظ؛ لينفوا بها الصفات بغير الألفاظ التي تكلم الله بها
وأثبتها لنفسه حتى لا يفتضحوا، وحتى لا يشنع عليهم أهل الحق...

وهكذا قوله: «لا تَحْوِيهِ الْجِهَاتُ السَّتُّ كَسَائِرِ الْمُبْتَدَعَاتِ» مراده:
الجهات الست المخلوقة، وليس مراده نفي علو الله واستوائه على
عرشه؛ لأن ذلك ليس داخلياً في الجهات الست، بل هو فوق العالم
ومحيط به...، والله ولي التوفيق. انتهى باختصار.



وَأَوْحَى إِلَيْهِ مَا أَوْحَى ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾ (١١)

[النجم: ١٨]. فَصَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم فِي الْآخِرَةِ وَالْأُولَى.

٤١- وَالْحَوْضُ الَّذِي أَكْرَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ - غِيَاثًا
لَأُمَّتِهِ - حَقٌّ.

٤٢- وَالشَّفَاعَةُ الَّتِي ادَّخَرَهَا لَهُمْ حَقٌّ، كَمَا رُويَ
فِي الْأَخْبَارِ.

٤٣- وَالْمِيثَاقُ الَّذِي أَخَذَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ آدَمَ
عَلَيْهِ السَّلَامُ وَذُرِّيَّتِهِ حَقٌّ.

٤٤- وَقَدْ عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى فِيمَا لَمْ يَزَلْ عَدَدَ مَنْ
يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، وَعَدَدَ مَنْ يَدْخُلُ النَّارَ جُمْلَةً وَاحِدَةً،
فَلَا يُزَادُ فِي ذَلِكَ الْعَدَدُ، وَلَا يُنْقَصُ مِنْهُ.



٤٥- وَكَذَلِكَ أَفْعَالُهُمْ فِيَمَا عَلِمَ مِنْهُمْ أَنْ يَفْعَلُوهُ،
وَكُلُّ مُيسَّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ، وَالْأَعْمَالُ بِالْخَوَاتِيمِ، وَالسَّعِيدُ
مَنْ سَعِدَ بِقَضَاءِ اللَّهِ، وَالشَّقِيُّ مَنْ شَقِيَ بِقَضَاءِ اللَّهِ تَعَالَى.

٤٦- وَأَصْلُ الْقَدَرِ سِرُّ اللَّهِ تَعَالَى فِي خَلْقِهِ، لَمْ يَطَّلِعْ
عَلَى ذَلِكَ مَلَكٌ مُقَرَّبٌ وَلَا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ، وَالتَّعَمُّقُ وَالنَّظَرُ
فِي ذَلِكَ ذَرِيعَةُ الْخِذْلَانِ، وَسُلَّمُ الْحِرْمَانِ، وَدَرَجَةُ
الطُّغْيَانِ، فَالْحَذَرُ كُلُّ الْحَذَرِ مِنْ ذَلِكَ نَظَرًا وَفِكْرًا
وَوَسْوَسةً، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى طَوَى عِلْمَ الْقَدَرِ عَنْ أَنَامِهِ، وَنَهَاهُمْ
عَنْ مَرَامِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ
يُسْأَلُونَ﴾ (٢٣) [الأنبياء: ٢٣]. فَمَنْ سَأَلَ: لِمَ فَعَلَ؟ فَقَدْ رَدَّ
حُكْمَ الْكِتَابِ؛ وَمَنْ رَدَّ حُكْمَ الْكِتَابِ كَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ.



٤٧- فَهَذَا جُمْلَةٌ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مَنْ هُوَ مُنَوَّرٌ قَلْبُهُ مِنْ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهِيَ دَرَجَةُ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ عِلْمَانِ: عِلْمٌ فِي الْخَلْقِ مَوْجُودٌ، وَعِلْمٌ فِي الْخَلْقِ مَفْقُودٌ^(١)، فَإِنْكَارُ الْعِلْمِ الْمَوْجُودِ كُفْرٌ، وَادَّعَاءُ الْعِلْمِ الْمَفْقُودِ كُفْرٌ، وَلَا يَصِحُّ^(٢) الْإِيمَانُ إِلَّا بِقَبُولِ الْعِلْمِ الْمَوْجُودِ، وَتَرْكِ طَلَبِ الْعِلْمِ الْمَفْقُودِ.

٤٨- وَنُؤْمِنُ بِاللَّوْحِ وَالْقَلَمِ، وَبِجَمِيعِ مَا فِيهِ قَدْ رُقِمَ. فَلَوْ اجْتَمَعَ الْخَلْقُ كُلُّهُمْ عَلَى شَيْءٍ كَتَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ أَنَّهُ كَائِنٌ، لِيَجْعَلُوهُ غَيْرَ كَائِنٍ لَمْ يَقْدِرُوا

(١) قال العلامة ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ: مراده بِالْعِلْمِ الْمَفْقُودِ هُوَ عِلْمُ الْغَيْبِ، وَهُوَ مَخْتَصٌ بِاللَّهِ هَزْ وَجَلْ، وَمِنْ ادِّعَاءِ مِنَ النَّاسِ كَفَرُوا... الخ.

(٢) في نسخة «ولا يثبت».



العقيدة الطحاوية

٢٩

للإمام أبي جعفر الطحاوي

عَلَيْهِ. وَلَوْ اجْتَمَعُوا كُلُّهُمْ عَلَى شَيْءٍ كَتَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ ^(١) أَنَّهُ غَيْرُ كَائِنٍ لِيَجْعَلُوهُ كَائِنًا لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ، جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَا أَخْطَأَ الْعَبْدُ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَهُ، وَمَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَهُ.

٤٩- وَعَلَى الْعَبْدِ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ سَبَقَ

عِلْمُهُ فِي كُلِّ كَائِنٍ مِنْ خَلْقِهِ، فَقَدَّرَ ذَلِكَ تَقْدِيرًا مُحْكَمًا مُبْرَمًا، لَيْسَ فِيهِ نَاقِضٌ، وَلَا مُعَقَّبٌ، وَلَا مُزِيلٌ، وَلَا مُغَيِّرٌ، وَلَا مُحَوِّلٌ، وَلَا نَاقِصٌ، وَلَا زَائِدٌ مِنْ خَلْقِهِ فِي سَمَاوَاتِهِ وَأَرْضِهِ.

وَذَلِكَ مِنْ عَقِيدِ الْإِيمَانِ، وَأَصُولِ الْمَعْرِفَةِ، وَالْإِعْتِرَافِ بِتَوْحِيدِ اللَّهِ تَعَالَى وَرُبُوبِيَّتِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى

(١) في نسخة «لم يكتبه الله تعالى فيه أنه غير كائن».



فِي كِتَابِهِ: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ نَقْدِيرًا﴾ (٢) [الفرقان: ٢].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾ (٣٨) [الأحزاب: ٣٨].

فَوَيْلٌ لِمَنْ صَارَ لِلَّهِ تَعَالَى فِي الْقَدَرِ خَصِيمًا، وَأَخْضَرَ
لِلنَّظَرِ فِيهِ قَلْبًا سَقِيمًا، لَقَدْ التَّمَسَ بِوَهْمِهِ فِي فَحْصِ
الْغَيْبِ سِرًّا كَتِيمًا، وَعَادَ بِمَا قَالَ فِيهِ أَفَاكًا أَثِيمًا.

٥٠- وَالْعَرْشُ وَالْكُرْسِيُّ حَقٌّ؛ كَمَا بَيَّنَّ اللَّهُ

تَعَالَى فِي كِتَابِهِ.

٥١- وَهُوَ مُسْتَغْنٍ عَنِ الْعَرْشِ وَمَا دُونَهُ.

٥٢- مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ وَفَوْقَهُ، وَقَدْ أَعْجَزَ عَنِ

الْإِحَاطَةِ خَلْقُهُ.

٥٣- وَنَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا،

وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا، إِيمَانًا وَتَصَدِيقًا وَتَسْلِيمًا.



- ٥٤- وَنُؤْمِنُ بِالْمَلَائِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ وَالْكِتَابِ الْمُنَزَّلَةِ عَلَى الْمُرْسَلِينَ وَنَشْهَدُ أَنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الْحَقِّ الْمُبِينِ.
- ٥٥- وَنُسَمِّي أَهْلَ قِبَلَتِنَا مُسْلِمِينَ مُؤْمِنِينَ، مَا دَامُوا بِمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مُعْتَرِفِينَ، وَلَهُ بِكُلِّ مَا قَالَ وَأَخْبَرَ مُصَدِّقِينَ.
- ٥٦- وَلَا نَحْوَضُ فِي اللَّهِ، وَلَا نُمَارِي فِي دِينِ اللَّهِ.
- ٥٧- وَلَا نُجَادِلُ فِي الْقُرْآنِ^(١)، وَنَشْهَدُ أَنَّهُ كَلَامُ رَبِّ الْعَالَمِينَ، نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ، فَعَلَّمَهُ سَيِّدَ الْمُرْسَلِينَ مُحَمَّدًا ﷺ، وَهُوَ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى لَا يُسَاوِيهِ شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ الْمَخْلُوقِينَ، وَلَا نَقُولُ بِخَلْقِهِ، وَلَا نُخَالِفُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ.

(١) أي: بالباطل وبغير حق.



٥٨- وَلَا تُكْفِّرْ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ^(١)،
مَا لَمْ يَسْتَحِلَّهُ.

٥٩- وَلَا نَقُولُ: لَا يَضُرُّ مَعَ الْإِيمَانِ ذَنْبٌ لِمَنْ عَمِلَهُ.

٦٠- وَنَرْجُو لِلْمُحْسِنِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَغْفَوْ
عَنْهُمْ وَيُدْخِلَهُمُ الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِهِ، وَلَا نَأْمَنُ عَلَيْهِمْ،
وَلَا نَشْهَدُ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ، وَنَسْتَغْفِرُ لِمُسِيئِهِمْ،
وَنَخَافُ عَلَيْهِمْ، وَلَا نُقْنِطُهُمْ.

(١) قال العلامة الألباني رحمته الله: يعني استحلالاً قلبياً اعتقادياً، وإلا فكل مذهب مستحل لذنبه عملياً، أي: مرتكب له، ولذلك فلا بد من التفريق بين المستحل اعتقاداً فهو كافر إجماعاً، وبين المستحل عملاً لا اعتقاداً، فهو مذهب يستحق العذاب اللائق به، إلا أن يغفر الله له ثم ينجيه إيمانه خلافاً للخوارج والمعتزلة الذين يحكمون عليه بالخلود في النار، وإن اختلفوا في تسميته كافراً أو منافقاً... الخ.



- ٦١- وَالْأَمْنُ وَالْإِيَّاسُ يَنْقُلَانِ عَنْ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ،
وَسَبِيلَ الْحَقِّ بَيْنَهُمَا لِأَهْلِ الْقِبْلَةِ.
- ٦٢- وَلَا يَخْرُجُ الْعَبْدُ مِنَ الْإِيْمَانِ إِلَّا بِجُحُودٍ
مَا أَدْخَلَهُ فِيهِ^(١).

(١) قال العلامة ابن باز رحمته الله: هذا الحصر فيه نظر، فإن الكافر يدخل في الإسلام بالشهادتين إذا كان لا ينطق بهما، فإن كان ينطق بهما دخل في الإسلام بالتوبة مما أوجب كفره، وقد يخرج من الإسلام بغير الجحود لأسباب كثيرة بينها أهل العلم في باب حكم المرتد، من ذلك طعنه في الإسلام، أو في النبي ﷺ، أو استهزؤه بالله ورسوله أو بكتابه، أو بشيء من شرعه سبحانه... ومن ذلك عبادته للأصنام أو الأوثان، أو دعوته الأموات، والاستغاثة بهم، وطلبه منهم الممدد والعون ونحو ذلك؛ لأن هذا يناقض قول: لا إله إلا الله، لأنها تدل على أن العبادة حق لله وحده... وهناك مسائل أخرى كثيرة يكفر بها المسلم، وهي لا تسمى جحوداً. انتهى باختصار



للإمام أبي جعفر الطحاوي

العقيدة الطحاوية

٣٤

٦٣- وَالْإِيمَانُ: هُوَ الْإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ،
وَالْتَّصْدِيقُ بِالْجَنَانِ^(١).

٦٤- وَإِنَّ جَمِيعَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِي الْقُرْآنِ، وَجَمِيعَ مَا
صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الشَّرْعِ وَالْبَيَانِ كُلُّهُ حَقٌّ.

(١) قال العلامة ابن باز رحمه الله: هذا التعريف فيه نظر وقصور، والصواب الذي عليه أهل السنة والجماعة: أن الإيمان قول وعمل واعتقاد، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، والأدلة على ذلك من الكتاب والسنة أكثر من أن تحصر... وإخراج العمل من الإيمان هو قول المرجئة. انتهى

وقال العلامة الألباني رحمه الله: هذا مذهب الحنفية والماتريدية خلافاً للسلف وجماهير الأئمة؛ كمالك والشافعي وأحمد والأوزاعي وغيرهم، فإن هؤلاء زادوا على الإقرار والتصديق: العمل بالأركان... الخ كلامه رحمه الله.



٦٥- وَالْإِيمَانُ وَاحِدٌ، وَأَهْلُهُ فِي أَصْلِهِ سَوَاءٌ^(١)،
وَالْتَفَاضُلُ بَيْنَهُمْ بِالْخَشْيَةِ وَالتَّقَى^(٢)، وَمُخَالَفَةُ
الْهَوَى، وَمُلَازِمَةُ الْأَوْلى.

٦٦- وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّهُمْ أَوْلِيَاءُ الرَّحْمَنِ،
وَأَكْرَمُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَطْوَعُهُمْ وَأَتَّبَعُهُمْ لِلْقُرْآنِ.

(١) قال العلامة ابن باز رَحِمَهُ اللهُ: «وَالْإِيمَانُ وَاحِدٌ، وَأَهْلُهُ فِي أَصْلِهِ

سَوَاءٌ» هذا فيه نظر؛ بل هو باطل، فليس أهل الإيمان فيه سواء؛ بل
هم متفاوتون تفاوتًا عظيمًا، فليس إيمان الرسل كإيمان غيرهم، كما
أنه ليس إيمان الخلفاء الراشدين وبقية الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ مثل إيمان
غيرهم، وهذا التفاوت بحسب ما في القلب من العلم بالله وأسمائه
وصفاته وما شرعه لعباده، وهو قول أهل السنة والجماعة؛ خلافًا
للمرجئة ومن قال بقولهم. والله المستعان. انتهى

(٢) في نسخة «بالحقيقة والتقوى» وفي أخرى «بالتقوى».



للإمام أبي جعفر الطحاوي

العقيدة الطحاوية

٣٦

٦٧- وَالْإِيمَانُ: هُوَ الْإِيمَانُ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَالْقَدَرِ: خَيْرُهُ وَشَرُّهُ، وَحُلُوهِ وَمُرُّهُ، مِنَ اللَّهِ تَعَالَى.

٦٨- وَنَحْنُ مُؤْمِنُونَ بِذَلِكَ كُلِّهِ، لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ، وَنُصَدِّقُهُمْ كُلَّهُمْ عَلَى مَا جَاءُوا بِهِ.

٦٩- وَأَهْلُ الْكِبَائِرِ ^(١) فِي النَّارِ لَا يُخْلَدُونَ، إِذَا مَاتُوا وَهُمْ مُوَحِّدُونَ، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا تَائِبِينَ، بَعْدَ أَنْ لَقُوا اللَّهَ

(١) في نسخة «وأهل الكبائر من أمة محمد ﷺ»، والأليق حذفها. قال

العلامة الألباني: ما بين المعكوفتين لم ترد في المخطوطات الثلاث،

ولا في مطبوعة «خ» وحذفها أصح؛ لأن مفهوم هذه الزيادة أن أهل

الكبائر من أمة غير أمة محمد ﷺ قبل نسخ تلك الشرائع به حكمهم

مخالف لأهل الكبائر من أمة محمد، وفي ذلك نظر... الخ



العقيدة الطحاوية

٣٧

للإمام أبي جعفر الطحاوي

عَارِفِينَ مُؤْمِنِينَ، وَهُمْ فِي مَشِيَّتِهِ وَحُكْمِهِ، إِنْ شَاءَ غَفَرَ
لَهُمْ وَعَفَا عَنْهُمْ بِفَضْلِهِ، كَمَا ذَكَرَ **عَزَّوَجَلَّ** فِي كِتَابِهِ:
﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]. وَإِنْ شَاءَ
عَذَّبَهُمْ فِي النَّارِ بِقَدْرِ جَنَائَتِهِمْ بَعْدَ ذَلِكَ، ثُمَّ يُخْرِجُهُمْ مِنْهَا
بِرَحْمَتِهِ وَشَفَاعَةِ الشَّافِعِينَ مِنْ أَهْلِ طَاعَتِهِ، ثُمَّ يَبْعَثُهُمْ
إِلَى جَنَّتِهِ، وَذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَوَلَّى ^(١) أَهْلَ مَعْرِفَتِهِ،
وَلَمْ يَجْعَلْهُمْ فِي الدَّارَيْنِ كَأَهْلِ نُكْرَتِهِ، الَّذِينَ خَابُوا مِنْ
هُدَايَتِهِ، وَلَمْ يَنَالُوا مِنْ وَلَايَتِهِ. اللَّهُمَّ يَا وَلِيَّ الْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ،
ثَبِّتْنَا عَلَى الْإِسْلَامِ ^(٢) حَتَّى نَلْقَاكَ بِهِ.

(١) في نسخة «مولي».

(٢) في نسخة «مسكننا بالإسلام» وفي أخرى «ثبتنا بالإسلام».



٧٠- وَنَرَى الصَّلَاةَ خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ، وَعَلَى مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ.

٧١- وَلَا نُنْزِلُ أَحَدًا مِنْهُمْ جَنَّةً وَلَا نَارًا، وَلَا نَشْهَدُ عَلَيْهِمْ بِكُفْرٍ وَلَا بِشِرْكٍ وَلَا بِنِفَاقٍ، مَا لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُمْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، وَنَذَرُ سَرَائِرَهُمْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى.

٧٢- وَلَا نَرَى السَّيْفَ عَلَى أَحَدٍ مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ﷺ إِلَّا مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ السَّيْفُ.

٧٣- وَلَا نَرَى الْخُرُوجَ عَلَى أَيْمَتِنَا وَوُلَاةِ أُمُورِنَا وَإِنْ جَارُوا، وَلَا نَدْعُو عَلَيْهِمْ، وَلَا نَنْزِعُ يَدًا مِنْ طَاعَتِهِمْ، وَنَرَى طَاعَتَهُمْ مِنْ طَاعَةِ اللَّهِ ﷻ فَرِيضَةً، مَا لَمْ يَأْمُرُوا بِمَعْصِيَةٍ، وَنَدْعُوا لَهُمْ بِالصَّلَاحِ وَالْمُعَافَاةِ.



٧٤- وَتَبِعَ السُّنَّةَ وَالْجَمَاعَةَ، وَنَجْتَنِبُ الشُّذُوزَ
وَالْخِلَافَ وَالْفُرْقَةَ.

٧٥- وَنُحِبُّ أَهْلَ الْعَدْلِ وَالْأَمَانَةِ، وَنَبْغُضُ أَهْلَ
الْجَوْرِ وَالْخِيَانَةِ.

٧٦- وَنَقُولُ: اللَّهُ أَعْلَمُ، فِيمَا اشْتَبَهَ عَلَيْنَا عِلْمُهُ.

٧٧- وَنَرَى الْمَسْحَ عَلَى الْحُقَيْنِ، فِي السَّفَرِ
وَالْحَضَرِ، كَمَا جَاءَ فِي الْأَثَرِ.

٧٨- وَالْحَجَّ وَالْجِهَادَ فَرَضَانِ مَاضِيَانِ مَعَ أَوْلِي
الْأَمْرِ مِنْ أَيْمَةِ الْمُسْلِمِينَ: بَرَّهِمْ وَفَاجِرِهِمْ، إِلَى قِيَامِ
السَّاعَةِ، لَا يُبْطَلُهُمَا شَيْءٌ وَلَا يَنْقُضُهُمَا.

٧٩- وَنُؤْمِنُ بِالْكَرَامِ الْكَاتِبِينَ، فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ
جَعَلَهُمْ عَلَيْنَا حَافِظِينَ.



٨٠- وَتُؤْمِنُ بِمَلِكِ الْمَوْتِ، الْمُوَكَّلِ بِقَبْضِ
أَرْوَاحِ الْعَالَمِينَ.

٨١- وَبِعَذَابِ الْقَبْرِ لِمَنْ كَانَ لَهُ أَهْلًا، وَسُؤَالِ
مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ لِلْمَيِّتِ فِي قَبْرِهِ عَنْ رَبِّهِ وَدِينِهِ وَنَبِيِّهِ،
عَلَى مَا جَاءَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَعَنْ
الصَّحَابَةِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ.

٨٢- وَالْقَبْرُ رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ، أَوْ حُفْرَةٌ
مِنْ حُفَرِ النَّيرانِ.

٨٣- وَتُؤْمِنُ بِالْبَعْثِ وَجَزَاءِ الْأَعْمَالِ يَوْمَ
الْقِيَامَةِ، وَالْعَرْضِ وَالْحِسَابِ، وَقِرَاءَةِ الْكِتَابِ،
وَالثَّوَابِ وَالْعِقَابِ، وَالصِّرَاطِ وَالْمِيزَانِ.



٨٤- وَالْجَنَّةُ وَالنَّارُ مَخْلُوقَتَانِ، لَا تَفْنِيَانِ أَبَدًا

وَلَا تَبِيدَانِ، وَإِنَّ اللَّهَ^(١) تَعَالَى خَلَقَ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ قَبْلَ الْخَلْقِ، وَخَلَقَ لَهُمَا أَهْلًا، فَمَنْ شَاءَ مِنْهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ فَضْلًا مِنْهُ. وَمَنْ شَاءَ مِنْهُمْ إِلَى النَّارِ عَذَابًا مِنْهُ، وَكُلُّ يَعْمَلُ لِمَا قَدْ فُرِغَ مِنْهُ^(٢)، وَصَائِرُ إِلَى مَا خُلِقَ لَهُ.

٨٥- وَالْخَيْرُ وَالشَّرُّ مُقَدَّرَانِ عَلَى الْعِبَادِ.

٨٦- وَالْإِسْطَاعَةُ ضَرْبَانِ: أَحَدُهُمَا: الَّتِي يَجِبُ

بِهَا الْفِعْلُ، مِنْ نَحْوِ التَّوْفِيقِ الَّذِي لَا يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ الْمَخْلُوقُ بِهِ فَهِيَ مَعَ الْفِعْلِ.

(١) في نسخة «فإن الله».

(٢) في نسخة «فرغ له».



العقيدة الطحاوية

٤٢

للإمام أبي جعفر الطحاوي

وَأَمَّا الْإِسْطِطَاعَةُ مِنْ جِهَةِ الصَّحَةِ، وَالْوُسْعِ،
وَالْتَّمَكُنِ^(١)، وَسَلَامَةِ الْأَلَاتِ فَهِيَ قَبْلَ الْفِعْلِ،
وَبِهَا يَتَعَلَّقُ الْخِطَابُ، وَهُوَ كَمَا قَالَ: ﴿لَا يُكَلِّفُ
اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

٨٧- وَأَفْعَالُ الْعِبَادِ خَلَقُ اللَّهِ، وَكَسْبٌ مِنَ الْعِبَادِ.

٨٨- وَلَمْ يُكَلِّفْهُمْ اللَّهُ تَعَالَى إِلَّا مَا يُطِيقُونَ،

وَلَا يُطِيقُونَ إِلَّا مَا كَلَّفَهُمْ بِهِ^(٢)، وَهُوَ تَفْسِيرُ: «لَا
حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ».

(١) في نسخة «والتمكن».

(٢) قال العلامة ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ: هذا غير صحيح؛ بل المكلفون يطيقون أكثر

مما كلفهم به سبحانه، ولكنه عَزَّجَلَّ لطف بعباده ويسر عليهم، ولم
يجعل عليهم في دينهم حرجاً، فضلاً منه وإحساناً. انتهى



نَقُولُ: لَا حِيلَةَ لِأَحَدٍ، وَلَا حَرَكَةَ لِأَحَدٍ وَلَا تَحَوُّلَ
لِأَحَدٍ عَنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ إِلَّا بِمَعُونَةِ اللَّهِ، وَلَا قُوَّةَ لِأَحَدٍ
عَلَى إِقَامَةِ طَاعَةِ اللَّهِ وَالثَّبَاتِ عَلَيْهَا إِلَّا بِتَوْفِيقِ اللَّهِ.

٨٩- وَكُلُّ شَيْءٍ يَجْرِي بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَعِلْمِهِ
وَقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ. غَلَبَتْ مَشِيئَتُهُ الْمَشِئَاتِ كُلَّهَا، وَغَلَبَ
قَضَاؤُهُ الْحِيلَ كُلَّهَا، يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ أَبَدًا،
تَقَدَّسَ عَنْ كُلِّ سُوءٍ وَحِينٍ، وَتَنَزَّاهُ عَنْ كُلِّ عَيْبٍ وَشَيْنٍ
﴿لَا يَسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

٩٠- وَفِي دُعَاءِ الْأَحْيَاءِ وَصَدَقَاتِهِمْ مَنْفَعَةٌ
لِلْأَمْوَاتِ.



٩١- وَاللَّهُ تَعَالَى يَسْتَحِبُّ الدَّعَوَاتِ، وَيَقْضِي
الْحَاجَاتِ.

٩١- وَيَمْلِكُ كُلَّ شَيْءٍ، وَلَا يَمْلِكُهُ شَيْءٌ.

٩٢- وَلَا غِنَى عَنِ اللَّهِ تَعَالَى طَرَفَةَ عَيْنٍ، وَمَنِ اسْتَغْنَى
عَنِ اللَّهِ طَرَفَةَ عَيْنٍ، فَقَدْ كَفَرَ وَصَارَ مِنْ أَهْلِ الْحَيْنِ.

٩٣- وَاللَّهُ يَغْضَبُ وَيَرْضَى، لَا كَأَحَدٍ مِنَ الْوَرَى.

٩٤- وَنُحِبُّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا نُفَرِّطُ

فِي حُبِّ أَحَدٍ مِنْهُمْ؛ وَلَا نَتَبَرَّأُ مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ،
وَنُبْغِضُ مَنْ يُبْغِضُهُمْ، وَبَغَيْرِ الْخَيْرِ يَذْكُرُهُمْ، وَلَا
نُذَكِّرُهُمْ إِلَّا بِخَيْرٍ، وَحُبُّهُمْ دِينٌ وَإِيمَانٌ وَإِحْسَانٌ،
وَبُغْضُهُمْ كُفْرٌ وَنِفَاقٌ وَطُغْيَانٌ.



٩٥- وَتُثِبَتِ الْخِلَافَةُ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَوَّلًا لِأَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، تَفْضِيلًا لَهُ وَتَقْدِيمًا عَلَى جَمِيعِ الْأُمَّةِ، ثُمَّ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثُمَّ لِعُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثُمَّ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهُمْ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ وَالْأَيُّمَةُ الْمَهْدِيُّونَ (١).

٩٦- وَأَنَّ الْعَشْرَةَ الَّذِينَ سَمَّاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَبَشَّرَهُمْ بِالْجَنَّةِ، نَشَّهَدُ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ، عَلَى مَا شَهِدَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقَوْلُهُ الْحَقُّ، وَهُمْ: أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، وَعَلِيٌّ، وَطَلْحَةُ، وَالزُّبَيْرُ، وَسَعْدُ، وَسَعِيدُ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ وَهُوَ أَمِينُ هَذِهِ الْأُمَّةِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ.

(١) في نسخة «المهتدون».



للإمام أبي جعفر الطحاوي

العقيدة الطحاوية

٤٦

٩٧- وَمَنْ أَحْسَنَ الْقَوْلَ فِي أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ
 ﷺ، وَأَزْوَاجِهِ الطَّاهِرَاتِ مِنْ كُلِّ دَنْسٍ، وَذُرِّيَّاتِهِ
 الْمُقَدَّسِينَ مِنْ كُلِّ رَجْسٍ؛ فَقَدْ بَرَّئَ مِنَ النِّفَاقِ.

٩٨- وَعُلَمَاءُ السَّلَفِ مِنَ السَّابِقِينَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ
 مِنَ التَّابِعِينَ -أَهْلِ الْخَبَرِ^(١) وَالْأَثَرِ، وَأَهْلِ الْفِقْهِ
 وَالنَّظَرِ- لَا يُذَكَّرُونَ إِلَّا بِالْجَمِيلِ، وَمَنْ ذَكَرَهُمْ بِسُوءٍ
 فَهُوَ عَلَى غَيْرِ السَّبِيلِ.

٩٩- وَلَا نُفَضِّلُ أَحَدًا مِنَ الْأَوْلِيَاءِ عَلَى أَحَدٍ
 مِنَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَنَقُولُ: نَبِيُّ وَاحِدٌ
 أَفْضَلُ مِنْ جَمِيعِ الْأَوْلِيَاءِ.

(١) في نسخة «أهل الخير».



١٠٠- وَتُؤْمِنُ بِمَا جَاءَ مِنْ كَرَامَاتِهِمْ، وَصَحَّ عَنْ الثَّقَاتِ مِنْ رِوَايَاتِهِمْ.

١٠١- وَتُؤْمِنُ بِأَشْرَاطِ السَّاعَةِ: مِنْ خُرُوجِ الدَّجَالِ، وَنُزُولِ عِيسَى بْنِ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ السَّمَاءِ، وَتُؤْمِنُ بِطُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَخُرُوجِ دَابَّةِ الْأَرْضِ مِنْ مَوْضِعِهَا.

١٠٢- وَلَا نُصَدِّقُ كَاهِنًا وَلَا عَرَّافًا، وَلَا مَنْ يَدَّعِي شَيْئًا يُخَالِفُ^(١) الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَإِجْمَاعَ الْأُمَّةِ.

١٠٣- وَنَرَى الْجَمَاعَةَ حَقًّا وَصَوَابًا، وَالْفُرْقَةَ زَيْغًا وَعَذَابًا.

(١) في نسخة «بخلاف».



١٠٤- وَدِينُ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْأَرْضِ وَالسَّمَاءِ

وَاحِدٌ، وَهُوَ دِينُ الْإِسْلَامِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ

الَّذِينَ عِنْدَ اللَّهِ أَلْأَسْلَمُ﴾ [آل عمران: ١٩]. وقال تعالى:

﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

١٠٥- وَهُوَ بَيْنَ الْغُلُوِّ وَالتَّقْصِيرِ، وَبَيْنَ التَّشْبِيهِ

والتَّعْطِيلِ، وَبَيْنَ الْجَبْرِ وَالْقَدَرِ، وَبَيْنَ الْأَمْنِ

وَالْإِيَّاسِ.

١٠٦- فَهَذَا دِينُنَا وَاعْتِقَادُنَا ظَاهِرًا وَبَاطِنًا.

وَنَحْنُ بُرَاءٌ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ كُلِّ مَنْ خَالَفَ الَّذِي

ذَكَرْنَاهُ وَبَيَّنَّاهُ.



١٠٧- وَنَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يُثَبِّتَنَا عَلَى الْإِيمَانِ،
وَيَخْتَمَ لَنَا بِهِ، وَيَعْصِمَنَا مِنَ الْأَهْوَاءِ الْمُخْتَلِفَةِ، وَالْآرَاءِ
الْمُتَفَرِّقَةِ، وَالْمَذَاهِبِ الرَّدِيَّةِ، مِثْلَ الْمُشَبَّهَةِ،
وَالْمُعْتَزَلَةِ، وَالْجَهْمِيَّةِ، وَالْجَبَرِيَّةِ، وَالْقَدَرِيَّةِ وَالرَّافِضَةِ
وغيرهم، مِنَ الَّذِينَ خَالَفُوا السُّنَّةَ وَالْجَمَاعَةَ، وَخَالَفُوا
الضَّلَالَةَ، وَنَحْنُ مِنْهُمْ بَرَاءٌ، وَهُمْ عِنْدَنَا ضَلَالٌ
وَأَرْذِيَاءُ. وَبِاللَّهِ الْعِصْمَةِ وَالتَّوْفِيقِ^(١).

تمت هذه العقيدة المباركة والله الحمد والمِنَّة



(١) في نسخة «والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب».

للإمام أبي جعفر الطحاوي

العقيدة الطحاوية

٥٠

الفهرس

٥	المقدمة
٧	ترجمة مختصرة للمصنف
٧	اسمه ونسبه
٨	مولده
٨	نشأته العلمية
٩	مذهبه وعقيدته
١٠	مكانته ومنزلته عند العلماء
١٠	مصنفاته وتوابعه
١١	وفاته
١٣	النص المحقق
٥٠	الفهرس

